

ميرون رابابورت \*

## عن تجربة إقامة مشروع «دولتان، وطن واحد»

زيتا، تلك التي كانت تصل قبل العام ١٩٤٨ إلى مدينة الخضير، بل إلى البحر أيضاً. حتى أن بعضهم حرص، أيضاً، على عرض كواشين تلك الأراضي أمامي. كان الأمر مفاجئاً بالنسبة لي، إذ رأيت أمامي أشخاصاً تعتزم إسرائيل نهب أراضيهم في غضون شهر حتى شهرين، ليصبحوا فجأة، بين ليلة وضحاها، دون مصدر رزق، بينما هم يتحدثون، بحماسة وحرقة، ليس عن أراضيهم التي سيخسرونها الآن، بل عن أراضٍ خسروها قبل أكثر من خمسين سنة، أراضٍ لم يفلحوها قط فُهم، في غالبيتهم، في ريعان الشباب. هناك، في مقر المجلس القروي في زيتا، لم يكن حق العودة مصطلحاً سياسياً مجرداً، ولا طريقة للقضاء على دولة اليهود، مثلما يتعلم أي يهودي في إسرائيل في المدرسة أو من وسائل الإعلام. بل كان قضية عاطفية، توق الفلاحين

في العام ٢٠٠٢، خرجتُ في مهمة صحافية أوصلتني إلى قرية زيتا في شمال الضفة الغربية. كانت إسرائيل قد شرعت في بناء الجدار الفاصل في المنطقة، الأمر الذي كان سيسلب سكان القرية الآلاف من أشجار الزيتون التي كانوا يمتلكونها، إذ أقيم الجدار على أراضيهم بالضبط. جلست في المجلس المحلي في القرية برفقة بعض المزارعين واستمعت إلى تخوفاتهم: ماذا سيكون مصير أشجار الزيتون التي سيتم اقتلاعها جراء بناء الجدار؟ كيف سيكون بإمكانهم الوصول إلى أراضيهم التي ستبقى «في الجانب الإسرائيلي» من الجدار؟ لكن أمراً لم أكن أتوقعه حصل في تلك اللحظة. بدأ المزارعون الفلسطينيون أنفسهم يحدثونني عن الأراضي «الأخرى» التابعة لقرية

\* صحافي إسرائيلي، من مؤسسي حركة السلام «دولتان، وطن واحد».

إلى «أراضيهم»، حتى لو لم يروها في حياتهم قَطُّ... كان هوية.

منذ تبلورت قناعاتي ومواقفي السياسية، أعتبر نفسي شخصًا يساريًا. شاركتُ في التظاهر من أجل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء مقابل السلام مع مصر، قبل حرب العام ١٩٧٣، وحين بدأت «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» بطرح فكرة «دولتان لشعبين»؛ أي دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، أيدتُ ذلك بكل قوة. أذكرُ نفسي متظاهرًا ضد المستوطنات الأولى التي أقامتتها حركة «غوش إيمونيم» في سبسطية (البلدة الفلسطينية الواقعة على بُعد ١٥ كيلومترًا إلى الشمال الغربي من مدينة نابلس). لذلك، حين سمعتُ في أيلول ١٩٩٣ عن التوقيع على اتفاقية أوسلو، غمرتني الفرحة. ها هو ظلم الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام ١٩٦٧ يصل إلى نهايته، فكرتُ بيني وبين نفسي. وكما انسحبت من سيناء، سوف تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أيضًا، وسينتهي الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين.

جرى اللقاء في زيتا في خضم الانتفاضة الثانية، حين بدت الأحلام بشأن حل سريع للصراع بعيدة المنال جدًّا، بل مستحيلة التحقق تمامًا، تقريبًا. لكنني تعلمت منه شيئًا في غاية الأهمية. فقد أدركت بصورة معمقة، للمرة الأولى في حياتي - ليس إدراكًا نظريًا، بل فهُم ملموس - أنه من غير الممكن التفكير بهذا الصراع وكأنه بدأ في العام ١٩٦٧ فقط؛ أنه من غير الممكن الحديث عن ١٩٦٧ دون الحديث عن ١٩٤٨؛ أنه من غير الممكن الفصل بصورة مصطنعة بين أجزاء هذه البلاد الممتدة بين نهر الأردن والبحر. فحتى لو أقاموا له، على أراضيهِ، جدارًا بارتفاع عشرة أمتار، سيواصل الفلاح من زيتا التفكير بأن أراضي القرية التي سُلبت في العام ١٩٤٨ هي جزء من هويته، هي جزء من فلسطين، حتى لو كانت تقع اليوم ضمن كيان سياسي يُسمى دولة إسرائيل.

كما علمتني الزيارة في زيتا شيئًا آخر مهمًّا. أطلقت إسرائيل على الجدار الذي أقامته في زيتا، ثم في أماكن أخرى من الضفة الغربية، اسم «جدار الفصل». هذا الجدار كان مشروعًا نفذه رئيس الحكومة أريئيل شارون، لكن فكرته - فكرة الفصل - هي فكرة اليسار الصهيوني في الأصل. فقد سوق إسحق رابين للجمهور الإسرائيلي - اليهودي عملية السلام مع الفلسطينيين باعتبارها عملية

تؤدي، في نهايتها، إلى أن نكون «نحن»، اليهود، «هنا» بينما يكونون «هم»، الفلسطينيون، «هناك». وقد عُرض الفصل من جانب اليسار الصهيوني وفي أوساطه بكونه عملية إيجابية تتوقف إسرائيل في نهايتها عن السيطرة على الفلسطينيين والتحكم بهم وبيدؤون، هم، بإدارة شؤون حياتهم.

لكن، حين ذهبْتُ إلى زيتا، ثم إلى أماكن أخرى عديدة في الضفة الغربية وفي القدس، شاهدتُ بأم عيني كيف تقوم إسرائيل باستخدام نموذج الفصل من أجل تعزيز سيطرتها على الفلسطينيين وحشرهم في مناطق محدودة وضيقة، أضيق ما أمكن. أكثر ما أمكن من الفلسطينيين على أقل ما أمكن من المساحة. كان هذا هو النهج السائد قبل خطة ترامب («صفقة القرن») بنحو عشرين عامًا، إلا أنه كان واضحًا منذ ذلك الحين كيف تشكل فكرة الفصل هذه أداة لتحويل الضفة الغربية إلى بانتوستانات، يكون الفلسطينيون فيها «مفصولين» عن بعضهم البعض، مفصولين عن أراضيهم، مفصولين عن بلادهم.

كان لنموذج الفصل أثر سلبي آخر لا يجوز التقليل من أهميته. فمع تبني اليسار - الوسط اليهودي فكرة «الطلاق» من الفلسطينيين، انعكس الأمر بصورة مباشرة على العلاقة مع الأقلية الفلسطينية ضمن حدود دولة إسرائيل، داخل حدود العام ١٩٤٨. ومن هذا النموذج، تحديدًا، وُلدت فكرة أفغدور ليرمان بشأن «نقل» بلدات المثلث إلى الدولة الفلسطينية وسلب المواطنة الإسرائيلية من عشرات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في داخل إسرائيل.

لذلك، حين أطلقنا، مع مجموعة من الفلسطينيين واليهود - الإسرائيليين، قبل نحو عقد من الزمن، مبادرة اتخذت في ما بعد اسم «دولتان، وطن واحد» (أو: «بلاد للجميع»)، كان واضحًا لنا، منذ اللحظة الأولى، أنه ينبغي استبدال نموذج الفصل بنموذج آخر، نموذج الشراكة في الحيز الممتد ما بين النهر والبحر؛ نموذج يقوم على المساواة القومية، الجماعية والمدنية، على حرية التنقل والسكن للجميع، فلسطينيين ويهود - إسرائيليين.

منذ ذلك الحين، تعززت قناعاتي أكثر فأكثر. كلما طورت إسرائيل من نظام الإبرتهاید الذي تفرضه وكلمًا عززت، في المنطقة ما بين النهر والبحر، نظامًا يضمن لجماعة واحدة، هي الجماعة اليهودية، حقوقًا أكثر من تلك التي يوفرها لجماعة الأصلانيين الفلسطينية، ينبغي أن يكون



هدم في مناطق «ج» في الخليل- وقائع التوسع الإسرائيلي تواصل إغلاق إمكانات حل الدولتين. (أ.ف.ب)

القومية. الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على كامل المناطق التي احتُلت في العام ١٩٦٧ هي، أيضًا، الطريق الأسرع والأسهل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. من حق الفلسطينيين أن يديروا شؤونهم بأنفسهم، دون اضطهاد الاحتلال والتفوق اليهودي.

أما الجانب العملي فهو أن ثمة إجماعًا دوليًا واسعًا على حل الدولتين. تقوم قرارات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي ومجموعة أخرى من المؤسسات الدولية، على تبني فكرة الدولتين، دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل. دولة فلسطين هي، منذ فترة غير قصيرة، عضو في عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. ومن هنا، فإن حل الدولة الواحدة يحتم على جميع هذه المؤسسات والمنظمات الدولية التراجع عن اعترافها بدولتي إسرائيل وفلسطين وسحب هذا الاعتراف. وهذه مهمة عظيمة فرص نجاحها ضئيلة ومن شأنها تعريض الإنجازات التي استطاع الفلسطينيون تحقيقها في الحلبة الدولية للخطر.

إلى هذا، يجب أن نضيف أيضًا الصعوبة الجمة في إقناع الأغلبية اليهودية - الإسرائيلية بالموافقة على دولة واحدة تفقد فيها الأغلبية تفوقها الديمغرافي. عمليًا، المطالبة

الرد على ذلك: المساواة وإزالة نظام الأبرتهيد. وعلينا أن نتذكر أن الأبرتهيد، باللغة الأفريقانية، تعني: «الفصل». أقرّ وأعترف: التفكير بهذا الاتجاه هو أقرب إلى فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة، دولة جميع مواطنيها بين النهر والبحر أو دولة ثنائية القومية في الحيز ذاته. هذه الفكرة لا تخيفني وهي، في نظر شركائي الفلسطينيين، فكرة جميلة وعادلة. لكن نحن واصلنا، منذ اللحظة الأولى، التشبث بالحل الذي يقوم على أساس دولتين مستقلتين وسياديتين، إسرائيل وفلسطين، في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. دولتان في إطار مشترك ومتساوٍ، ما يسمى في قاموس العلوم السياسية: كوندراالية.

بالإمكان تقسيم تحفظنا على فكرة الدولة الواحدة إلى قسمين: الجانب المبدئي والجانب العملي. في المستوى المبدئي، نحن نؤمن بأن لكل واحد من الشعبين اللذين يعيشان هنا - اليهودي الإسرائيلي والفلسطيني - الحق في تقرير المصير. إسرائيل هي دولة قائمة واليهود - الإسرائيليون قد جسدوا فيها حقهم في تقرير مصيرهم؛ على حساب شعب آخر، حقًا، لكن هذا الحق سيبقى نافذًا حتى بعد زوال الاحتلال وبعد إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين. وعليه، فمن العدل أن تكون للفلسطينيين أيضًا دولة. هذا هو معنى المساواة

بدولة واحدة تعني مطالبة إسرائيل بالتفكك، حتى أولئك الذين يعتقدون بأن العدالة التاريخية تستوجب تفكيك إسرائيل، سيجدون صعوبة في شرح كيف ولماذا سيكون بالإمكان دفع الجماعة اليهودية - الإسرائيلية إلى القبول بحل الدولة الواحدة من دون إخضاعها كلياً، بالكامل. يبقى حل الدولة الواحدة حلاً جميلاً وقد يوصل خيار الكونفدرالية الفلسطينية - الإسرائيلية الذي نقتحه الآن إلى تلك النتيجة في نهاية المطاف، إلا أنه غير ممكن كهدف سياسي في هذه اللحظة التاريخية.

لكن ليس سراً أن حل الدولتين موجود الآن في أزمة عميقة. فطبقاً لاستطلاعات الرأي التي يجريها د. خليل الشقاقي ود. داليا شايندلين، سجل التأييد لحل الدولتين تراجعاً حاداً جداً خلال العقد الممتد بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء (من ٧١ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة بين الإسرائيليين ومن ٥٧ بالمائة إلى ٤٣ بالمائة بين الفلسطينيين). ويصبح الوضع أكثر سوءاً لدى طرح السؤال حول فرص تطبيق هذا الحل - ٣١ بالمائة فقط من الفلسطينيين يعتقدون بأنه ما زال ممكناً، مقابل ٤٥ بالمائة من الإسرائيليين. والحقيقة أنه لم تعد ثمة حاجة إلى استطلاعات الرأي أصلاً: يكفي الإصغاء إلى حوارات المقاهي في شوارع رام الله أو تل أبيب.

المنذبة الأساسية، والوحيدة تقريباً، في هذا الهبوط الحاد في تأييد فكرة الدولتين والإيمان بإمكان تطبيقها هي إسرائيل. فالضم الزاحف، إزالة الخط الأخضر ومحوه، توسيع المستوطنات والعنف اليومي من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين، العنف الدموي الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي، الحصار على قطاع غزة، هدم البيوت، إخلاء العائلات الفلسطينية من الشيخ جراح وسلوان من قبل مستوطنين يهود، إلى جانب التجاهل التام والمطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية (باستثناء ما يتصل بـ «التنسيق الأمني») - هذه، جميعها، تقنع الفلسطينيين، وكذلك الإسرائيليين، بأن لا أمل على الإطلاق في أن تتخلى إسرائيل يوماً عن سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة وفي أن تسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

حيال هذا الوضع، طُرحت في إسرائيل مؤخراً مبادرة «تقليص الصراع» التي هي، في الحقيقة، ليست أكثر من طريقة لإعادة تنظيم الاحتلال والأبرتهيد وتكريسهما. حكومة بينيت، التي تضم أحزاب اليسار اليهودي -

وخصوصاً «العمل» و«ميرتس» - تبنت هذا الطريق فعلياً كنهج رسمي. والأزمة التي يتخبط فيها حل الدولتين تفسر، أيضاً، سبب تصاعد التأييد لحل الدولة الواحدة - دولة جميع مواطنيها أو الدولة ثنائية القومية - بين الفلسطينيين، بل وبين أوساط غير قليلة من اليسار الراديكالي اليهودي. وقد تبين لي، من محادثات أجريتها مع فلسطينيين، أن كثيرين آخرين قد اتخذوا قرارهم بأنه من الأفضل الانتظار. ففي نهاية المطاف، يقولون، لا بد للعدالة أن تنتصر.

أن لا أوهم نفسي بأن نهاية الاحتلال ستتحقق بمجرد اقتناع عدد كاف من الإسرائيليين والفلسطينيين بحل ما، ولو كان الحل الذي نقتحه نحن في «بلاد للجميع». ذلك أنه بدون مقاومة فلسطينية وضغط دولي على إسرائيل - اقتصادياً، سياسياً، أكاديمياً وثقافياً (في الرياضة، على سبيل المثال)، سيكون من الصعب رؤية كيف من الممكن أن يقبل المجتمع الإسرائيلي - اليهودي بتغيير الوضع الراهن، وهو وضع مريح للغالبية الساحقة منه. ومع ذلك، أنا أؤمن بأنه من المهم جداً أن تكون للنضال من أجل إنهاء الاحتلال - الأبرتهيد صورة مستقبلية، بحيث يستطيع الفلسطينيون واليهود القول: هذا هو هدفنا وإلى هناك نريد الوصول، هكذا نرى حياتنا في هذه البلاد التي نعتبرها وطناً.

ينبغي لحل كهذا، في نظري، أن يلبي معيارين / شرطين اثنين: يجب أن يكون عادلاً ومُلهماً، كما يجب أن يكون واقعياً ومتصلاً بالواقع. أخشى أن يكون نموذج الدولتين «الكلاسيكي»، النموذج المستند إلى فكرة الفصل قد أخفق في تلبية هذين المعيارين. فهو غير متصل بالواقع لأنه يتجاهل حقيقة أن اليهود والفلسطينيين قد أصبحوا متداخلين، بل مختلطين، بدرجة كبيرة جداً في كل الحيز الممتد بين النهر والبحر - جغرافياً، ديمغرافياً، اقتصادياً وغيرها، ولذلك فإن الفصل الفيزي الفعلي بينهم هو غير ممكن البتة، تقريباً، أو يتطلب إجراء تغييرات دراماتيكية جداً، مثل إخلاء مئات آلاف الأشخاص من بيوتهم أو تقسيم حيز مديني، كما هو الحال في مدينة القدس. هل بالإمكان فصل / تقسيم المناخ، أو المياه، مثلاً؟ هل بالإمكان الفصل بين الفلسطينيين واليهود في حيفا، عكا أو «نتسيرت عيليت» (نوف هجليل)؟

ناهيك عن صعوبة تطبيقه الهائلة، فإن حل الفصل هو حل غير عادل وغير مُلهم، لأنه يخدم رؤية سلبية

«لذلك، حين أطلقنا، مع مجموعة من الفلسطينيين واليهود - الإسرائيليين، قبل نحو عقد من الزمن، مبادرة اتخذت في ما بعد اسم «دولتان، وطن واحد» (أو: «بلاد للجميع»)، كان واضحاً لنا، منذ اللحظة الأولى، أنه ينبغي استبدال نموذج الفصل بنموذج آخر، نموذج الشراكة في الحيز الممتد ما بين النهر والبحر؛ نموذج يقوم على المساواة القومية، الجماعية والمدنية، على حرية التنقل والسكن للجميع، فلسطينيين ويهود - إسرائيليين».

حصولهم على المواطنة الفلسطينية، يستطيع هؤلاء التحرك والتنقل بكامل الحرية في جميع أنحاء الوطن المشترك، في إسرائيل وفي فلسطين، سواء للعمل، للسياحة أو للسكن. أما اللاجئون الذين يختارون العيش في داخل إسرائيل، أي في الأماكن التي هُجروا منها، فسيحصلون على مكانة الإقامة، في موازاة مواظنتهم الفلسطينية، والتمتع بجميع الحقوق التي تمنحها وتكفلها هذه المكانة، بما فيها الحق في التصويت في انتخابات السلطات المحلية. في المقابل، يحصل اللاجئون على تعويض عن الممتلكات التي فقدوها وحيث يكون الأمر ممكناً، يُسمح لهم بالإقامة من جديد.

كإسرائيلي يهودي، أيضاً، أعني حقيقة أن الحديث يدور هنا عن عدل جزئي. لكنه يقترح أفق العودة أمام جميع اللاجئين، من جهة أولى، ويأخذ في الاعتبار الوضع الراهن ولا يحاول شطبه وإلغاءه، من جهة ثانية. ومع ذلك، فهو منوط باعتراف يهودي بحق أي فلسطيني في العودة إلى وطنه، وسيكون ممكن التطبيق فقط في نطاق الشراكة العميقة والثيقة بين دولتين، في إطار كونفدرالي، وغير ممكن التطبيق في إطار من الفصل.

القضية الثانية هي المستوطنون. وفقاً لنموذج الفصل «الكلاسيكي»، تقوم إسرائيل بضم «الكتل الاستيطانية» (مصطلح قمي، في نظري) وبإخلاء المستوطنات القائمة في عمق الضفة الغربية. وفق هذا المسار، سيجري إخلاء نحو ١٥٠ ألفاً من المستوطنين، في أقل تقدير.

ينطوي هذا المسار على عدد من المشكلات الحادة، سواء من الناحية المبدئية أو من ناحية القدرة على تطبيقه. ذلك أن ضم «الكتل الاستيطانية» يعني، من جهة أولى، تقديم جائزة للمشروع الاستيطاني غير القانوني وتشجيع إسرائيل على توسيع المستوطنات في المرحلة الراهنة بغية الفوز بأكبر مساحة ممكنة من

قوامها «الطلاق» وانعدام الرغبة في العيش مع الآخر وإلى جانبه، كما يتجاهل المشاعر العميقة لدى كلا الشعبين تجاه الوطن بأكمله.

نحن، في «بلاد للجميع»، حددنا ثلاث عقبات كبيرة، على الأقل، يجد الحل القائم على الفصل صعوبة جمة في تفكيكها: اللاجئون، المستوطنات والقدس. وحقيقة أن حل الفصل يتجاهل هذه العقبات أو ينحيا جانباً هي، في رأينا، أحد أسباب فقدانه ثقة الجمهور.

أبدأ بقضية اللاجئين. وفقاً لنموذج الدولتين «الكلاسيكي»، الذي يتجسد في «مبادرة جنيف» مثلاً، ويرتكز على التفكير القائم على فكرة / عبارة «اليهود هنا والفلسطينيون هناك»، سيكون بإمكان اللاجئين الفلسطينيين الاختيار بين إعادة التأهيل في مواقع شتاتهم الحالية والانتقال إلى الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. سوف يُسمح لعدد رمزي فقط من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى داخل حدود دولة إسرائيل. لكنّ هذا الحل غير كافٍ. الجزء الأكبر من اللاجئين هجر من مدن وقرى موجودة اليوم ضمن حدود دولة إسرائيل ولهم قرايات عائلية مع فلسطينيين يعيشون اليوم في دولة إسرائيل. ولهذا، سوف تُحرم غالبية اللاجئين من العودة، فعلياً. هذا الحل، كما يقول دائماً عوني المشني، رئيس المجموعة الفلسطينية في «بلاد للجميع»، وهو نفسه لاجئ من قرية القبو، هو بمثابة «هدنة بين حربيين»، إذ يترك إحدى القضايا الجوهرية والأساسية في المسألة الفلسطينية من دون حل. يحاول اقتراحنا إيجاد التوازن بين العودة، التي نعتبرها حقاً فردياً لكل لاجئ أو لاجئة ولذريتهم، وبين الاعتراف بالواقع الذي نشأ هنا على مدى السنوات الـ ٧٤ الأخيرة، أي وجود دولة إسرائيل. بموجب المسار الذي نقترحه، تكون دولة فلسطين سيادية في منح جميع اللاجئين الفلسطينيين المواطنة فيها. منذ لحظة



«نحن، في «بلاد للجميع»، حددنا ثلاث عقبات كبيرة، على الأقل، يجد الحل القائم على الفصل صعوبة جمة في تفكيكها: اللاجئون، المستوطنات والقدس. وحقيقة أن حل الفصل يتجاهل هذه العقبات أو ينحيا جانبا هي، في رأينا، أحد أسباب فقدان ثقة الجمهور».

ممكنان فقط في إطار الشراكة، لا في إطار الفصل. من الصعب على حل الفصل توفير رد واقعي، عادل ومُلم في قضية القدس أيضًا. وفقًا لمسار الدولتين «الكلاسيكي»، سيجري تقسيم مدينة القدس بحيث تكون الأحياء الفلسطينية جزءًا من دولة فلسطين بينما تكون الأحياء اليهودية، بما فيها التي أقيمت على الأراضي التي جرى ضمها إلى إسرائيل بصورة غير قانونية في العام ١٩٦٧، جزءًا من دولة إسرائيل، ويُقام في منطقة البلدة القديمة نظام دولي ما.

غير أن مثل هذا الحل يطرح عددًا من المشاكل. فثمة فيه نوع من الاعتراف بالضم غير القانوني لأجزاء من القدس الشرقية، وهو يتجاهل واقع أن القدس هي وحدة حضرية واحدة سيكون من الصعب جدًا تقسيمها، إضافة إلى الأمر الأساس وهو عدم إيلاء مكان ومكانة كافيين للرابطة العميقة والوثيقة التي تربط كلا الشعبين بجميع أجزاء المدينة، بشرقها وغربها. ونحن مقتنعون بأن إقامة جدار في وسط المدينة ستكون أمرًا سيئًا ذا انعكاسات سلبية على الجميع.

نحن نقترح الحفاظ على مدينة القدس كمدينة واحدة، مفتوحة، مشتركة، غير مقسمة بأسوار وجدران، عاصمة لكلتا الدولتين، إسرائيل وفلسطين؛ يقام فيها نظام خاص تخوله كلتا الدولتين صلاحيات مختلفة ضرورية لضمان أدائه السليم. لن تكون في القدس حصرية أو فوقية لطرف ما وستجري إدارتها بصورة مشتركة بما يخدم مصلحة جميع سكانها، اليهود والفلسطينيين. وسوف يتوجب اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة شؤون المدينة بالاتفاق والتوافق من جانب المجموعتين السكائيتين اللتين تعيشان فيها - الفلسطينية واليهودية. إنهاء الاحتلال وامتيازات الحقوق اليهودية الإسرائيلية - نعم. تقسيم المدينة ومنع وصول اليهود أو الفلسطينيين إلى كل جزء منها - لا.

الأرض في المستقبل، لدى التوقيع على اتفاقية سلام. لكن، من جهة ثانية، بالرغم من كون المستوطنات غير قانونية، إلا أنه من الصعب جدًا التغاضي عن حقيقة أن إخلاء هذا العدد الكبير من المستوطنين يبدو بمثابة مهمة مستحيلة من الناحية السياسية في إسرائيل. من الصعب، أيضًا، إغفال المكانة المركزية التي تضطلع بها مواقع مثل الخليل وبيت لحم في الذاكرة التاريخية اليهودية. نحن، في «بلاد للجميع»، نقرّ بالطبع بأن المستوطنات غير قانونية وتمثل بُنية استعمارية من التفوق اليهودي الذي ينبغي تفكيكه. كما نقول، أيضًا، إن توسيع المستوطنات ينبغي أن يتوقف على الفور. لكننا نمثل حلًا يدمج - في رأينا - ما بين العدل النسبي والاعتراف بالواقع.

وفقًا للنموذج الذي نقترحه، ينتهي وجود المستوطنات كبنية سياسية وقضائية تتيح الامتيازات في الحقوق لليهود والفوقية اليهودية - الإسرائيلية وتتحول إلى بلدات تخضع للسيادة الفلسطينية الكاملة. لكن، يستطيع المواطنون الإسرائيليون، بمن فيهم الذين يعيشون في الضفة الغربية اليوم، السكن بصورة حرة وأمنة في دولة فلسطين المستقلة، شريطة تقبُّل سيادة الدولة الفلسطينية واحترام قوانينها. وفي هذا الإطار، يتمتع هؤلاء بمكانة الإقامة الدائمة وبجميع الحقوق المترتبة عن هذه المكانة، بما فيها الحق في التصويت في انتخابات السلطات المحلية. أما الجيش الإسرائيلي، فيغادر حدود الدولة الفلسطينية.

هذه التسوية ليست سهلة ولا تجسد العدل المطلق. لكنها تسوية أكثر واقعية، والأهم أنها تنطوي على أمل كبير: اعتراف متبادل بأن كلا الشعبين هما جزء من هذا الوطن المشترك وهما يستحقان العيش في جميع أنحاءه، شريطة أن يعيشوا فيه بالتساوي وبدون أي امتيازات في الحقوق. ومرة أخرى، مثل هذا الحل وهذا التفكير

وفقاً للنموذج الذي نقترحه، ينتهي وجود المستوطنات كبنية سياسية وقضائية تتيح الامتيازات في الحقوق لليهود والفوقية اليهودية - الإسرائيلية وتتحول إلى بلدات تخضع للسيادة الفلسطينية الكاملة. لكن، يستطيع المواطنون الإسرائيليون، بمن فيهم الذين يعيشون في الضفة الغربية اليوم، السكن بصورة حرة وأمنة في دولة فلسطين المستقلة، شريطة تقبل سيادة الدولة الفلسطينية واحترام قوانينها.

## الخلاصة

يمكن إيجاز فكرتنا بثلاثة مبادئ مركزية:

الاستقلال: تكون إسرائيل وفلسطين دولتين مستقلتين وسياديتين تمتلكان السيطرة التامة على أراضيها، في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. تكون كلتا الدولتين ذاتي نظام ديمقراطي ويقوم نظام الحكم فيهما على مبدأ سيادة القانون والاعتراف بكونية حقوق الإنسان كما أقرها القانون الدولي، وعلى قيم المساواة، الحرية، حماية حقوق الأقليات وقدرية حياة الإنسان.

الاعتراف والاحترام المتبادلان: تعترف كلتا الدولتين وتحترم الرابطة التي يشعر بها الفلسطينيون واليهود تجاه البلاد بأسرها، وتكون كلتا الدولتين ملتزمتين برؤية البلاد المفتوحة، التي تضمن لمواطني كلتا الدولتين الحق في الحركة والتنقل، في العمل وفي السكن في أي جزء من أجزاء البلاد.

الشراكة بين الدولتين: تقيم كلتا الدولتين إطاراً أعلى مشتركاً، أي كونفدرالية، تعمل في نطاقه مؤسسات مشتركة فاعلة على أسس متساوية يتم الاتفاق عليها بين الدولتين في مجالات الأمن، الحقوق المدنية والاجتماعية، الاقتصاد، حماية البيئة والمناخ وغيرها. ويتيح الإطار المشترك لكلتا الدولتين العمل معاً في المجالات التي تتطلب التعاون، ولكل منهما على حدة في القضايا التي تترأى إدارتها بنفسها وبصورة مستقلة.

لا خلاف على أن حل الكونفدرالية أصبح موضوع حديث متزايد، أكثر فأكثر، في الفترة الأخيرة. على سبيل المثال: التقرير الذي أعده الباحث الفلسطيني عمر عبد الرحمن لصالح معهد «بروكينغز»، التقرير الذي قدمه معهد الأبحاث CNAS الأميركي للإدارة الأميركية، المقالات التي نُشرت في صحيفة «نيويورك تايمز»، ثم نموذج «الكونفدرالية في الأراضي المقدسة» الذي قدمه مؤخرًا د. يوسي بيلين، الشخص الأكثر ارتباطاً بعملية أوصلو

ومبادرة جنيف، سوية مع هبة الحسيني. لا أتفق، شخصياً، مع جميع هذه النماذج، لكن المنحى واضح تماماً. حل الدولتين «القديم» أصبح أقل فأقل أهمية وحضوراً وثمة إقرار بالحاجة إلى خطاب سياسي جديد. نحن نعيش في واقع الاحتلال المستمر والأبرتاهيد وهو واقع ينبغي مقاومته. أتفهم، تماماً، كل من يقول إن الوقت الحالي ليس وقتاً مناسباً للحديث عن الحلول، بل ينبغي الحديث والعمل الآن من أجل القضاء على هذا النظام السيئ والشرير. ولا أؤهم نفسي بأنّ تبني رؤية معينة، مهما كانت إيجابية وعادلة، هو عمل سياسي كافٍ. ومع ذلك، أؤمن بأن أي حركة من أجل إحداث تغيير سياسي ينبغي أن تكون لديها رؤية إيجابية وصورة مستقبلية يمكن لأكثر عدد من الناس التماهي معها. وقد رأينا ذلك في جنوب أفريقيا. حتى داخل سجنه، واصل نلسون منديلا التمسك بفكرة «إنسان واحد، صوت واحد»، أي: صوت متساو للأصلاحيين الأفريقيين والمستوطنين الأبيض. ورغم أن هذا الحل كان يبدو خيالياً، إلا أن قوّته الأخلاقية العميقة أثرت على الواقع وأحدثت التغيير فيه.

أؤمن بأنه على الرغم من الظلام المحيط بنا، ينبغي على طلاب العدالة والمساواة في فلسطين وإسرائيل أن يحددوا لأنفسهم هدفاً يريدون التقدم نحوه وبلوغه. نحن، في «بلاد للجميع / دولتان، وطن واحد» لا نحتكر أي شيء ولا نعتقد بأن الحل الذي نقترحه هو الوحيد الممكن. لكنه حل يحاول التحديق في الواقع من جهة، واقتراح إطار عادل ومتساوٍ مناسب له، من جهة أخرى. ذلك أنه إن كان ثمة ما يربط بيننا، نحن الفلسطينيون واليهود، فهو حبنا لهذا الوطن. فتعالوا نحول هذا الحب من بؤرة للصراع إلى رافعة لحياة مشتركة، للمساواة، للاعتراف المتبادل والمصالحة.

(ترجمه عن العبرية: سليم سلامة)